

الربا موجودة فيها فتكون محرمة وكذلك السفاح محرمة للرجل كونه كثيره ويطغ  
 لشبهه بالنكاح لكل طريق فواجب في النكاح الولى والشاهدين والعهدة  
 وغير ذلك معلوم ان الرجل لو تزوج امرأة ليقيم معها ليلة او ليلتين ثم  
 يفر بها بولي وشاهدين غير ذلك كان سفاحا وهو المشقة المحرمة فاذا  
 لم يكن له عرض معها لم يكن اولى باسم السفاح وكذلك يعلم ان الملة  
 سبحانه وانما وجه المشقة للشركة لعلمية ان مصير هذا الشخص  
 للشريك مع حصوله مقصودا والبائع من الثمن خسر من حصوله لاجنبى  
 بذات البسبب شر الشركة والفتنة فواجب هذا الخبة الذي لا شرفية  
 فاذا سوغ الاحتياال على سقاها لم يكن في فساد الشركة والفتنة  
 وعدم صلاح الشفعة والتكميل مع وجود حقيقة سببها وهو البيع وعقد  
 كنه من جميع الشريعات فكل موضع ظهرت للمطرفين حكمته او فابت  
 عنهم لا يشك مستصفا ان الاحتياال يبطل تلك الحكمة التي قصدت  
 فيكون الاحتياال ناقضا للشرايع وعما في الحقيقة لله وصوله وكما  
 كان الموافقة في الدين ذال صراحة كان فراه عن الجبل اشده وظهر  
 هذا السياسة الكوك بل سياسة الرجل اهل بيته فانه لو عارضه  
 بعض الاذكياء المحتالين في اوامره ولو اهيبه باقامة صومها دون  
 حقايقها لعلم انه سباع في فساد او امره واطن كثير من الجبل انما  
 استحلها من لم يفقه حكمته الشرايع ولم يكن له بد من التزام ظاهر حكم  
 فاقام رسم الدين دون حقيقة ولو بعدى رشده باسم الله وسولا  
 واطاع الله ظاهر او باطنا في كل امر وعلم ان الشرايع تحتها حكمه  
 لم يهتد هو لهما فام بفعل شيئا يعلم انه من كل الحكمة الشرايع من حيث  
 وان لم يعلم حقيقة ما الذي اوجبه الا ان من فقا يعقد ان رانه اصلح في هذه  
 القضية خصوصا او فيها وفي غيرها مما حاجات به شريعة او فساد  
 شهوة ما هرة تدعو الى تحصيل عرضة ولا يمكنه الخروج عن ظاهر رسم  
 الاسلام او يكون ممن يحبس سياسته والشرف بالفتيا التي تنفاد بها

الموافق

بدل الشرايع

لا يمكن

الناس

Copyrighted material